

The Legal Implications of Cryptocurrencies for Public Funds Protection and Financial Crime Prevention

الأثر القانوني للعملات الرقمية والمشفرة على حماية المال العام

Ahmad Mahmoud Hyassat^{1*}.

¹Al-Ahliyya Amman University, Salt, Jordan.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 22 Jun 2023

Accepted 05 Sep 2023

Published 01 Oct 2026

*Corresponding author:

Al-Ahliyya Amman University, Salt, Jordan.

Email: ahmadhyassat@yahoo.com.

Abstract

The emergence of digital and cryptocurrencies has transformed the fields of finance, economics, technology, and investment by enabling fast transactions, a high degree of confidentiality, and decentralized exchange without the direct involvement of intermediaries or central banks. However, these features have also increased the attractiveness of cryptocurrencies for criminals, fraudsters, and perpetrators of financial crimes, particularly those involving public funds. This study aims to examine the nature of digital and cryptocurrencies and analyze their legal implications for the protection of public funds. It also explores how cryptocurrencies may be used in criminal activities and how such activities relate to crimes affecting public money. The study adopts a descriptive legal approach to examine cryptocurrency-related crimes, regulatory controls, and the legal protection of public funds. It discusses the concept, characteristics, mechanisms, advantages, and reasons for the global spread of cryptocurrencies. It also analyzes the general elements of crimes against public funds, their legal characteristics, civil protection mechanisms, and the relationship between cryptocurrency-related crimes and the misappropriation or theft of public funds. The findings emphasize the need for stronger regulatory coordination at the national and international levels, particularly through licensing requirements for crypto-asset service providers and clearer standards for authorization and supervision. The study also highlights the importance of tailoring regulatory requirements to the main uses of crypto-assets and stablecoins. It concludes with recommendations of legal, legislative, and jurisprudential significance, most notably the need for supervisory authorities to coordinate their efforts in addressing the diverse and evolving risks arising from the use of cryptocurrencies.

Keywords: Applied Humanities, Cryptocurrencies, Cybercrime, Public money, Civil protection.

المخلص

أحدث ظهور العملات الرقمية ثورة في عالم التمويل والاقتصاد والتكنولوجيا وكسب الأرباح، نظرًا لسرعة معاملاتها الفائقة والسرية والأمان اللذين يميزانها، بالإضافة إلى عدم وجود أي قيود لطرف وسيط أو بنوك مركزية، الأمر الذي جعلها جاذبة للمجرمين والمحتالين من جميع دول العالم. انتهج الباحث المنهج الوصفي لوصف جرائم العملات الرقمية

وضوابطها، فضلاً عن وصف حماية المال العام من الجانب القانوني، حيث تم استعراض العملات الرقمية والمشفرة وأساليب تنفيذها ومزاياها وأسباب انتشارها حول العالم. وهدفت الدراسة إلى إمالة اللثام عن ماهية العملات الرقمية والمشفرة، كما هدفت إلى توضيح كيفية استخدامها في الجريمة، وبيان ارتباطها بالجرائم التي تمس المال العام. كما بينت الدراسة ماهية الحماية التي يمنحها القانون للمال العام، وبيّنت الأركان العامة لجرائم المال العام، وشرحت خصائصها، وتحدثت عن الحماية المدنية للمال العام، وأخيراً وضّحت الارتباط ما بين جرائم العملات الرقمية والجرائم المتعلقة بنهب المال العام. وخلص البحث إلى جملة من النتائج والتوصيات. أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات التي نأمل أن تكون منتجة في موضوع البحث، وذات قيمة قانونية وتشريعية وفقهية.

الكلمات المفتاحية: العلوم الإنسانية التطبيقية، العملات المشفرة، الجرائم الإلكترونية، المال العام، الحماية المدنية.

١. المقدمة

١,١ الإطار النظري والدراسات السابقة

لقد مثل ظهور العملات الرقمية منعطفاً هاماً وثورة في عالم التمويل والاقتصاد والتكنولوجيا وكسب الأرباح، إذ إنها تسابق الزمن لإنجاز المعاملات بسرعة فائقة، بأقل تكلفة تحويل، من خلال تبادلات رقمية آمنة ومشفرة، مع إخفاء الهوية أو على الأقل باسم مستعار، وكل ذلك بعيداً عن سلطة أي بنك مركزي، أو حكومة، أو أي وسيط، أو جهة إشرافية.

ولنفس الأسباب التي تجعل ما يُعرف بالعملات الافتراضية والمشفرة بيئة جاذبة تنال ثقة المستثمرين ورجال الأعمال، فإنها كذلك جذبت المجرمين ومتصيدي الأموال، مما خلق عدة مشكلات وجرائم تتعلق بهذه العملات، خصوصاً في النطاق الداخلي لشبكات التواصل الاجتماعي، بعيداً عن السلطات والحكومات، إذ لطالما كانت المصارف غير آمنة وغير سرية، وهي البيئة غير المفضلة للمجرمين، نظراً لسيادة القوانين والأنظمة التي تعمل على ترقب أي حركة مشبوهة ومتابعتها، وبالتالي مصادرة الأموال غير المشروعة بأكملها.

يتم استغلال العملات الرقمية في عالم الجريمة المرتبط بالفضاء الرقمي والإنترنت، حيث أصبحت وسيلة الدفع الرئيسية في الأسواق المخفية في جوانب الإنترنت، ويتم في هذه الأسواق عرض وتقديم السلع المحتكرة باختلاف أنواعها، وكذلك الخدمات غير المشروعة كالاتجار بالبشر والأسلحة والأعضاء البشرية، وتمويل الإرهاب وغسل الأموال ومختلف الجرائم العابرة للدول والقارات.

لقد جاء هذا البحث في مبحثين؛ يتحدث المبحث الأول عن ماهية العملات الرقمية ومدلولها، وبيّن مزاياها وتعريفها وخصائصها وأسباب انتشارها حول العالم، فيما يوضح المبحث الثاني جرائم العملات الرقمية، فتطرق إلى ملامح جرائم العملات الرقمية وأسباب انتشار جرائم تلك العملات وطريقة غسل الأموال الرقمية، وبيّن ماهية الحماية التي يوفرها القانون للمال العام وخصائصها وأركان المال العام والحماية المدنية له أيضاً، وبيّن ارتباط جرائم العملات الرقمية بأنواعها بالجرائم التي تتمثل في نهب المال العام، وبيّن موقف المشرع الأردني والبنك المركزي الأردني من جرائم تلك العملات.

١,١,١ الدراسات السابقة

تناولت دراسة عبد الله وكبوت (٢٠٢١) بالاستناد إلى تعريفها لدى كبرى الهيئات الدولية مثل البنك المركزي الأوروبي، وبنك التسويات الدولية، والبرلمان الأوروبي، وما حددته من تصنيفات لهذه المصطلحات. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن العملات الافتراضية والعملات المشفرة لا تخضع لتنظيم قانوني، لذا لا تُعد نقوداً إلكترونية ولا تدرج في خانة النقود، وبذلك تُعتبر النقود الإلكترونية هي المصطلح الوحيد الذي يُعد نقوداً بالمعنى الدقيق. فقد تشابهت هذه الدراسة مع دراستنا في بيان مفهوم العملات الرقمية والمشفرة والإلكترونية، ولكننا في هذه الدراسة وضحنا علاقة جرائم العملات الرقمية بالمال العام، وبيّنا أركان جرائم المال العام.

كما توصلت دراسة توفيق (٢٠١٩) إلى عدد من النتائج: تعدد إيجابيات التعامل بالعمل الرقمية، وتمثلت في: سهولة التعامل بالعملات الرقمية، والانتشار الواسع للعمل الرقمية، ووجود ضوابط لاستخدام هذه العملات، وارتفاع قيمة العملات الرقمية، وتحقيق أرباح كبيرة، والتعامل بدون وسطاء وعمولات، والثقة في التعامل بالعمل الرقمية. كما تعددت الآثار الأمنية للعمل الرقمية، وتمثلت في: انعدام الضوابط القانونية، وتنامي جرائم الاحتيال، واستخدامها في ارتكاب الجرائم، وعدم خضوع العملات الرقمية للرقابة الأمنية للدول. فهذه الدراسة تحدثت عن الأمن الاجتماعي وتداعيات العملة الرقمية، واتخذت عملة

البيتكوين نموذجًا، بينما في دراستنا وضحنا مفهوم العملات الرقمية، وبيّنا أيضًا خصائصها والعملات المشفرة الإلكترونية، وعلاقة هذه الجرائم وتأثيرها على المال العام.

وقد وضعت هذه الدراسة عدة توصيات، أهمها: الاعتراف الرسمي بتداول واستخدام العملات المشفرة، وإصدار البنوك المركزية عملة رمزية رقمية بضمانة الدولة، ووضع قوانين تحدد طبيعة وأساليب التعامل بتلك العملات، وتطوير منظومة الرقابة الأمنية بما يمكن الجهات الرقابية من تتبع مرتكبي الجرائم التي تُرتكب باستخدام العملات الرقمية والقبض عليهم كمصدر دعم. (توفيق، ٢٠١٩).

٢. مشكلة البحث وأسئلته

فتح ظهور العملات المشفرة مجالًا جديدًا للجماعات الإرهابية ومرتبدي عالم الإجرام، يمكنهم من تنفيذ معاملاتهم النقدية غير المشروعة، مثل الاستخدام المتزايد باستمرار للعملات الرقمية لتمويل الإرهاب والمخدرات، والتعاملات التجارية المخالفة للقانون، والاتجار بالبشر، والجرائم العابرة للحدود، والجرائم الإلكترونية، والفساد، والاختطاف مقابل الفدية، مما أجبر المشرعين في جميع أنحاء العالم على اتخاذ إجراءات لتنظيم آليات بيع وشراء وتبادل العملات المشفرة. وتكمن مشكلة الدراسة في القصور التشريعي أو النقص التشريعي في الدول لمعالجة ما يترتب على التعامل بالعملات الرقمية من أثر على المال العام.

٢,١ أسئلة البحث

سيجيب هذا البحث عن الأسئلة التالية:

١. ما هي العملات الرقمية؟
٢. كيف يتم استخدام العملات الرقمية في الجريمة؟
٣. هل هناك ارتباط بين جرائم العملات الرقمية والجرائم الواقعة على المال العام؟
٤. هل هناك نقص أو قصور في المنظومة التشريعية الأردنية إزاء حماية المال العام من جرائم العملات الرقمية؟
٥. ما هي وسائل المشرع الأردني في حماية المال العام من جرائم العملات الرقمية؟

٣. أهداف وأهمية البحث

٣,١ أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى:

١. إلمام اللثام عن ماهية العملات الرقمية والمشفرة.
٢. توضيح كيفية استخدام العملات الرقمية في الجريمة.
٣. توضيح ارتباط جرائم العملات الرقمية بالجرائم التي تمس المال العام.

٣,٢ أهمية البحث

تنبثق أهمية هذا البحث من كونه، ونظرًا للتطور العلمي والتقني والتوسع العالمي الحاصل في استخدام العملات الرقمية والمشفرة، وتزايد عدد مستخدميها عالميًا، ووجود اتجاهات واضحة للمجرمين تظهر نواياهم لاستخدام تلك العملات في عمليات إجرامية مختلفة تبدأ من غسل الأموال ولا تنتهي عند الجرائم الإلكترونية، فإن هذه الدراسة تسلط الضوء على استخدامات العملات الرقمية في الجرائم، وعلى الآليات التي يتم استخدامها لتنفيذ هذه الجرائم، ولا بد من ربط جرائم هذه العملات بجرائم المال العام. فلا بد أن تعالج الدول القصور التشريعي في التعامل مع العملات الرقمية بما يضمن حماية المال العام.

٤. مفاهيم ومصطلحات البحث

النقود الإلكترونية (Electronic Money)

عرّفت (FATF) العملة الإلكترونية على أنها تمثيل رقمي للنقود التي تستخدم لتبادل القيمة، وترتبط بالعملية القانونية بشكل إلكتروني (Financial Action Task Force, 2014)، كما يمكن تعريف العملة الإلكترونية باعتبارها قيمة نقدية تم تخزينها في صيغة إلكترونية لعملية نقدية معترف بها كوسيط للتبادل وذات قيمة قانونية، كال دولار الأمريكي أو الين الياباني.

العملة الافتراضية

عرّفتها مجموعة (FATF) على أنها رموز رقمية للقيمة النقدية التي بالإمكان تداولها بشكل إلكتروني أو رقمي (FATF, 2014).

العملات المشفرة (Cryptocurrency)

تعتبر أحد أنواع العملات المتوفرة بشكل رقمي فقط، ولا تتمتع بوجود فيزيائي مادي، لكنها تتميز بامتلاكها خصائص مماثلة لتلك التي تتميز العملات المادية.

العملة الرقمية

هي طريقة دفع متاحة على شكل إلكتروني، وليست ملموسة، يمكن تحويلها بين الأفراد والمؤسسات بالاستفادة من التقدم التقني في عالم الحواسيب والهواتف الذكية والإنترنت (البنك المركزي الأردني، ٢٠١٩).

مجموعة (FATF)

هيئة حكومية دولية أُسست سنة ١٩٨٩م، تعمل على سن المعايير الدولية المتعلقة بمحاربة غسل الأموال والحد منه، وجرائم تمويل الإرهاب ومشكلة حمل السلاح، كما تقوم بتقييم مستوى التزام الحكومات والدول بتلك المعايير، حيث تستهدف هذه المجموعة حماية النزاهة المالية على المستوى الدولي (Financial Action Task Force, 2022).

٥. الطريقة

٥,١ منهجية البحث

تستخدم الدراسة الحالية المنهج الوصفي لجرائم العملات الرقمية المختلفة المتمثلة في غسيل الأموال ودعم الإرهاب بالإضافة إلى الجرائم الأخرى، وتحليل هذه الجرائم فيما يتعلق بتقنياتها وأساليبها وكيفية استخدام العملات الرقمية لتنفيذها وارتباط هذه الجرائم بالجرائم التي تتعلق باستغلال ونهب المال العام.

٥,٢ خطة البحث

- المبحث الأول: ماهية العملات الرقمية
- المطلب الأول: النقود الإلكترونية وخصائصها
- الفرع الأول: تعريف النقود الإلكترونية
- الفرع الثاني: خصائص النقود الإلكترونية
- المطلب الثاني: أنواع العملات الرقمية وخصائصها
- الفرع الأول: العملات الافتراضية وخصائصها
- الفرع الثاني: العملات الرقمية وخصائصها
- الفرع الثالث: العملات المشفرة وخصائصها
- المبحث الثاني: جرائم العملات الرقمية

- المطلب الأول: ملامح جرائم العملات الرقمية
- الفرع الأول: واقع جرائم العملات الرقمية
- الفرع الثاني: أسباب انتشار جرائم العملات الرقمية
- المطلب الثاني: حماية المال العام في القانون
- الفرع الأول: خصائص الجرائم التي تمس المال العام
- الفرع الثاني: الحماية المدنية للمال العام
- الفرع الثالث: أنواع الجرائم التي تمس المال العام وارتباطها بجرائم العملات الرقمية

المبحث الأول: ماهية العملات الرقمية

عُرِّفَت العملات الرقمية من قبل البنك الدولي بأنها رموز رقمية تحمل قيمة محددة، أما بنك التسويات الدولية فيعتبرها أصولاً ممثلة رقمياً (Bank for International Settlements, 2015) وقد تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين؛ تحدثنا في المطلب الأول عن النقود الإلكترونية وخصائصها، أما المطلب الثاني فقد بيّنا فيه أنواع العملات الرقمية، ووضحنا خصائص كل منها.

المطلب الأول: النقود الإلكترونية وخصائصها

الفرع الأول: تعريف النقود الإلكترونية

تتعدد تعريفات الفقهاء للنقود الإلكترونية، وهذه التعريفات، وإن اختلفت فيما يتعلق بالشكل والصياغة، فهي تتفق معنى ومضموناً، وقد عُرِّفَت بأنها: مستودع لقيمة نقدية يُحتفظ به بشكل رقمي، إذ يصبح متاحاً للتبادل النقدي الفوري (شافي، ٢٠٠٧).

ظهر اهتمام الناس لأول مرة بالنقود الإلكترونية في فرنسا عام ١٩٨٢م، نتيجة التطورات التي حدثت بسبب خدمة (Minitel)، وهي خدمة نصوص مرئية عبر خطوط الهاتف، وفي عام ١٩٨٣م طُرحت خدمة (Prestel) المتعلقة بالبنك التفاعلي الرقمي، وهي أول استخدام مسجل للنقود الإلكترونية، وفي عام ١٩٩١م رُبط الإنترنت بالأسواق الاستهلاكية بنجاح، وبعدها بعام واحد فقط بدأت خدمات البيع بالتجزئة المباشرة باستخدام البطاقات الائتمانية، ليرز عصر التعاملات بهذا النوع من النقود بقوة، إذ يوجد العديد من أنواع بطاقات الائتمان حالياً، والتي سهّلت المعاملات المالية بصورة كبيرة (Shenron, 2009).

فالنقود الإلكترونية عبارة عن قيمة نقدية مدفوعة مقدماً، مخزنة على وسيلة إلكترونية أو بطاقات بلاستيكية (بطاقة ذكية) أو محفظة إلكترونية (افتراضية)، وتلقى قبولاً عاماً لدى مستخدميها من غير من قام بإصدارها، لتسوية المعاملات المالية والتجارية دون الحاجة إلى وجود حساب مصرفي عند إجراء الصفقة، ويلزم المصدر برد قيمتها الحقيقية عند الطلب (أحمد، ٢٠١١).

الفرع الثاني: خصائص النقود الإلكترونية

تلعب تلك النقود دوراً مهماً جداً في عالم التعاملات المالية، بغض النظر عن أنواع النقود المتعامل بها، فقد سهّلت هذه النقود كثيراً على الأفراد والمؤسسات، كما تتميز بآثارها الاقتصادية المهمة، وتتعدد مزاياها وأهميتها في العصر الحديث، ويُذكر منها ما يلي:

الأمان والسرية Security and Privacy

يُقصد بالأمان أن العملية المتعلقة بتحويل النقود تتم بحيث لا يمكن لجهة أن تعدّل أو تلغي شيئاً منها، أما مفهوم السرية فيتضمن أن الصفقة الإلكترونية تحدث بصورة غير معروفة (Matonis, 1995) (anonymous) بيد أن الأمر ليس بهذه الدرجة من السهولة، فالتعامل الإلكتروني بشكل عام تحوطه المخاطر (risk of security). كما أن الاختراق يمكن أن

يُحصل في صفقات المستهلك أو التاجر عن طريق تتبع مالك النقود الإلكترونية أثناء القيام بإجراء الصفقة، وهو ما يُعرف بـ (Goldfinger, n.d.) (traceability).

وهنا نشير إلى أن السرية، وإن كانت ضرورية لحماية مستهلكي النقود الإلكترونية، فإن السرية الكاملة تساعد على تنشيط الجرائم وإجراء الصفقات المشبوهة.

وحدات محفوظة في وسيلة إلكترونية

تتمثل النقود الإلكترونية في وحدات أو أرقام مخزنة على أي وسيلة إلكترونية، غير أن طريقة التخزين تأخذ شكلاً مختلفاً كلما اختلف التطبيق التقني، وتتميز هذه الوحدات بكونها تتكون من أرقام أو رموز (Tyree, n.d) فالنقود الإلكترونية عبارة عن بيانات توضع على وسائل إلكترونية، وتتخذ شكل بطاقات بلاستيكية أو توضع على ذاكرة الحاسوب الشخصي (الجزراوي، ٢٠١١).

قيمة نقدية

تملك الوحدات الإلكترونية قيمة نقدية، على الرغم من كونها ليست نقوداً، حيث إن حاملها يستطيع دفع قيمة السلع والخدمات لأي تاجر يتعامل بها، فهي بذلك تؤدي الوظيفة نفسها التي تؤديها النقود العادية، الورقية والمعدنية (Electronic Money, 1997).

الكلفة المنخفضة

تتسم النقود الإلكترونية بأنها غير مكلفة من حيث إنتاجها واستعمالها. وهذه السمة تجعل المنتجات الإلكترونية الجديدة جذابة لعموم التجار والمستهلكين عند مقارنتها بأي وسائل دفع تقليدية أو أنظمة مالية أخرى (Vartanian, n.d).

قابلية التحويل

تتسم النقود الإلكترونية بكونها قابلة للتحويل بطريقة سهلة وبطرق متعددة، إذ تسمح بعض مخططات المنتجات الإلكترونية بنقل النقود عبر شبكة الاتصالات الدولية، كما يمكن أن تُرسل الأرصدة الإلكترونية بشكل مباشر من مستهلك إلى أي شخص دون تدخل أي جهة (Electronic Money, 1997). ويجب أن يُلاحظ هنا أن البعض يرى أن هذه السمة تساعد على انتشار الانتهاكات والنشاطات الإجرامية المحظورة قانوناً، كالإنفاق المتكرر للوحدات الإلكترونية المستهلكة سابقاً.

قابلية القسمة

تتسم النقود الإلكترونية بأنها قابلة لتقسيم الوحدات إلى أجزاء أصغر يمكن أن تُستخدم لسداد قيمة السلع والخدمات فيما يرتبط بالصفقات الصغيرة الحجم (Kelly, 1994)، وهذه الخاصية تجذب ذوي الدخل المحدود الذين يصبح بإمكانهم شحن البطاقات الإلكترونية بوحدات قليلة.

المقبولية

تعني هذه السمة أن هذه النقود تتسم بمقبولية واسعة من حيث الأفراد والمؤسسات، إذ يستطيع مستعمل هذه المنتجات أن يتعامل بها مع عدة أطراف أو بنوك مختلفة (Grabbe, n.d).

أما عيوب هذه النقود فتتمثل في وجود العديد من المخاطر والعيوب، وفيما يلي أبرزها:

- **الخروقات الأمنية:** من الصعب أن يتوافر الأمان المطلق في الخدمات البنكية الإلكترونية، ومع هذا فمن الضروري أن يتناسب مستوى الأمان مع الغرض المطلوب تحقيقه. وعلى هذا، فإن الترتيبات الأمنية المتعلقة بهذا النوع من النقود لا بد أن ترمي بصفة أساسية إلى تحقيق جملة من الأهداف، تشمل ضرورة قصر الدخول إلى النظام الخاص بالنقود الإلكترونية على الأفراد المسموح لهم فقط، والتأكد من شخصية جميع الأطراف المعنية؛ وذلك لضمان مشروعية جميع الصفقات المعقودة عبر الإنترنت. ولا بد من توثيق الحساب المالي واستخدام أساليب الحماية المتطورة؛ لأن أي أمر متعلق بالإنترنت يبقى عرضة للاختراقات الأمنية التي قد تنتهي بتسريب المعلومات الشخصية الحساسة أو التعرض لسرقة الحساب المالي (أبو فروة، ٢٠٠٩).

- **المخاطر القانونية:** تتعرض مؤسسات الإصدار والمستهلكون والتجار لمجموعة من الأخطار القانونية، تتمثل في غسل الأموال والاتجاه نحو التهرب الضريبي وغيرها من الأنشطة غير المشروعة (محمد، ٢٠٠١).
- **ضمان سرية البيانات المالية:** على الرغم من أمان وخصوصية العملات الإلكترونية، فإن بورصات تداولها ليست آمنة بالقدر نفسه، حيث يمكن للمتسللين والمخترقين المحترفين الوصول إلى هذه البيانات وسرقة العملات الرقمية المخزنة بها. فقد تم اختراق بعض البورصات، مثل Mt. Gox وBitfinex، في السنوات الماضية، وسُرقت وحدات من البيتكوين (Bitcoin) بالآلاف، بما يعادل ملايين الدولارات الأمريكية. ومعظم البورصات آمنة للغاية حالياً، إلا أن احتمال حدوث اختراق يظل قائماً (المتداول العربي، د.ت).

المطلب الثاني: أنواع العملات الرقمية وخصائصها

الفرع الأول: العملات الافتراضية وخصائصها

- العملة الافتراضية أو المال الافتراضي تُعرف بأنها عملة رقمية لا تحمل صفة قانونية غالباً، يصدرها مطوروها ويتحكمون بها عادةً، ويستعملها ويقبلها أعضاء مجتمع افتراضي إلكتروني.
- لقد عرّف المصرف المركزي الأوروبي هذا النوع من العملات في عام ١٩٩٨ بأنه صنف غير مقنن من المال الرقمي، يصدره مطوروه ويتحكمون به، ويستعمله ويقبله أفراد مجتمع افتراضي ما (European Central Bank, 1998).
- وتملك هذه العملات العديد من الخصائص، أهمها (مرعي، ٢٠١٨):

- **العالمية:** فهي لا ترتبط بمنطقة جغرافية محددة، ولا تنتمي إلى بلد أو دولة معينة، كما أنه لا يتولى طباعتها بنك مركزي معين. وعلى نقيض التعاملات البنكية التقليدية أو الاعتيادية، فإن هذه العملات تمنح عمليات البيع والشراء خاصيتي السرية والأمان، ولا يمكن مراقبتها أو التدخل فيها، كما يمكن امتلاك العديد من الحسابات والمحافظ دون أن تكون متصلة باسم أو عنوان.
- **سرعة التحويل وانخفاض تكلفة الرسوم:** لا يتطلب هذا النوع من العملات توفير وسيط لنقل المال، بل تحدث عملية التحويل بسرعة عبر رمز العملة، وتسمى هذه العملية بـ P-to-P.
- **لا يمكن تجميدها أو مصادرتها:** ويمكن استبدالها بعملات ورقية.
- **صعوبة التعقب:** وتُعد من أهم الميزات التي تجذب العناصر الإرهابية وغيرها، إذ يصعب تعقب عمليات تحويلها.
- **سهولة خسارة العملات الافتراضية:** بسبب الخطأ في كتابة العنوان الصحيح لعملة البيتكوين أو فقدانها، وكذلك تعرضها للسرقة وعدم القدرة على تتبع السارق نتيجة تعرض عمليات التداول التي يقوم بها المستهلكون لهجمات القرصنة، كما يوجد خطر تعطل خطوط الإنترنت والكهرباء لاعتماد العملات الافتراضية عليها (الزعاي، ٢٠١٨).

الفرع الثاني: العملات الرقمية وخصائصها

- تشير «الرقمنة» عموماً إلى عملية التغيير من الشكل المادي إلى الشكل الرقمي، وبالنسبة للنقود، فهي تشير إلى إنشاء تمثيل رقمي للنقود أو تحويل النقود من الحالة المادية إلى الحالة الرقمية. وبذلك يمكن وصف العملات الرقمية بأنها أحد أنواع العملات المتوفرة في شكل رقمي فقط، ويمكن الوصول إليها والتعامل بها عن طريق الحواسيب أو الأجهزة المحمولة؛ لأنها لا توجد في صورة مادية (Bank for International Settlements, 2021).

أولاً: تعريف العملات الرقمية

- هذه العملات هي المظلة الرسمية التي تجمع جميع أنواع العملات الأخرى، وبغض النظر عن الأسماء الأخرى التي يمكن وصفها بها، فإنه يبقى الطابع الأساسي لتلك العملات كونها متاحة بشكل رقمي.

- وتختلف العملات الرقمية عن وسائل الدفع العادية والمتعارف عليها، مثل بطاقات الائتمان، في عدم وجود وسيط لتحويل المعاملات، وعدم توافر سلطة عليا تُعنى بمراقبة المعاملات المالية، ممثلة في البنوك المركزية، وكذلك اعتماد العملات الرقمية على شبكات التفاعل المباشر P-to-P، فلا توجد حاجة إلى توفير طرف ثالث يقوم بمراقبة المعاملات المالية الصادرة والواردة (إبراهيم، ٢٠٢١).

ثانيًا: خصائص العملات الرقمية

يتمتع التعامل بهذه العملات بجملة من المزايا التي ظهرت مع انتشارها في الفترة الأخيرة، والتي يمكن إجمالها فيما يلي (المتداول العربي، د.ت.):

١. **الحماية من فقدان القيمة أو التضخم:** فالتضخم آفة اقتصادات العالم، والعديد من العملات الاعتيادية واجهت وتواجه خطر التضخم، لكن فكرة أن العملات الرقمية يتم إنتاجها على أساس تحديد سقف سوقي لها وكمية محدودة منها تزيد من قيمتها مع ارتفاع الطلب عليها بما يتواءم مع السوق، وتحميها من التضخم على المدى الطويل.
٢. **التحكم الذاتي والصيانة المستدامة:** تُعد إدارة وصيانة أي عملة من العوامل الرئيسية في تطورها واستدامتها، حيث يتم تخزين المعاملات في العملات الرقمية بواسطة المعدّنين (Miners) في شبكة سلسلة الكتل (Blockchain) على حواسيبهم، ويحصلون في المقابل على العملة نفسها كمكافأة على ذلك؛ لذلك فإنهم يحتفظون بسجلات المعاملات دقيقة ومحدثة باستمرار، مما يحافظ على سلامة العملة الرقمية وسجلاتها اللامركزية (الخشن، ٢٠٢٢).
٣. **الأمان والخصوصية:** يمكن القول إنهما كانا الدافع الأساسي لبناء العملات الرقمية من الأساس؛ لذلك فإن سجلات شبكة البلوك تشين (Blockchain) تستند في بنائها إلى خوارزميات تشفير مختلفة يصعب فكها أو تحليلها، مما يجعل العملة الرقمية أكثر أماناً من المعاملات الإلكترونية العادية، إضافة إلى استخدام أسماء مستعارة أو أرقام حسابات غير مرتبطة بأي مستخدم أو حساب أو بيانات مخزنة يمكن ربطها بملف تعريف، بما يحقق مبدأ الخصوصية (المتداول العربي، د.ت.).
٤. **إمكانية صرف العملات بسهولة:** وهذه الميزة بالذات هي التي أعطت هذه العملات قيمتها وسط التعاملات المادية، حيث يمكن استبدالها بالعملات الاعتيادية كقيمة صرف مقابلة، مما يعني أن لكل منها سعر صرف متغيراً مع العملات العالمية الرئيسية، مثل الدولار الأمريكي USD أو الجنيه الإسترليني GBP أو اليورو EUR أو الين الياباني JPY، الأمر الذي ساعد على انتشارها والقبول بها وطلبها، كونها بديلاً للمعاملات النقدية الاعتيادية ومكافئة لها في القيمة (المتداول العربي، د.ت.). فلا يمكن مراقبة عمليات البيع والشراء التي تتم بواسطتها أو التدخل فيها، وهي نقطة إيجابية لمن يريد الخصوصية، ويمكن أيضاً امتلاك العديد من حسابات ومحافظ العملات الرقمية دون أن تكون متصلة باسم أو عنوان أو أي معلومة عن مالكيها (إبراهيم، ٢٠٢١).
٥. **اللامركزية:** على نقيض العملات الاعتيادية أو تلك المتعلقة بالنقد الإلزامي التي تتحكم بها الحكومات، فإن العملات الرقمية لامركزية بطبيعتها، ولا يمكن التحكم فيها أو زيادة عددها أو وقف التعامل بها أو إتاحتها إلا من قبل من يستخدمونها ويملكونها الكمية الأكبر، أو من خلال المنظمة التي أنشأتها أو طورته قبل طرحها في السوق، الأمر الذي يساعد على الحفاظ عليها من الاحتكار وحمايتها من تحديد التدفق أو القيمة لضمان استقرارها وخصوصيتها وشفافيتها وأمنها (الخشن، ٢٠٢٢).
٦. **قلة تكلفة التحويلات وسرعتها:** أحد أهم استخدامات العملات الرقمية الرئيسية هو تحويل الأموال، وتُعد تكلفة أو رسوم التحويلات من أهم الأمور التي تؤخذ في الحسبان للحكم على جودة نظام أو عملية التحويل. وفي تبادلات العملات الرقمية يتم تقليل رسوم المعاملات التي يدفعها المستخدم إلى مبلغ ضئيل، أو ربما تصل إلى صفر، وتتم بشكل مباشر بين حسابات المستخدمين وبسرعة (المتداول العربي، د.ت.).

الفرع الثالث: العملات المشفرة وخصائصها

في عصر قلّت فيه التعاملات النقدية المعتادة لتحل محلها التعاملات والمدفوعات الإلكترونية، ظهر ما يسمى بالعملات المشفرة أو الأصول المشفرة، والتي، على الرغم من الشكوك التي حامت حولها في بداياتها لكونها افتراضية وإلكترونية، لاقت ترحيباً وقبولاً متزايدين وطلباً صعد بأسعار العملات الرقمية إلى مستويات قياسية كان من المستحيل تخيل الوصول إليها، بل اتخذت طريقها إلى التعاملات المالية الدولية، وأضحى محط فضول واهتمام من الجميع (Dourado, 2014).

أولاً: تعريف العملات المشفرة

العملة المشفرة (Cryptocurrency) هي عملة ذات طبيعة رقمية، يتم فيها استخدام علم التعمية لسبب أممي يتعلق بحماية التعاملات التي تتم افتراضياً والتحكم في إنشاء وحدات جديدة؛ لذا فمن الصعوبة بمكان تزوير تلك العملة (بن معتوق، ٢٠٢٠).

إن أول عملة مشفرة أنشئت هي البيتكوين (Bitcoin) في عام ٢٠٠٩، ومنذ ذلك الوقت أنشئت عملات أخرى لمنافستها، مثل لايت كوين (Litecoin) ونيم كوين (Namecoin) وغيرها (العضايلة، ٢٠٢٠).

انطلاقاً من فكرة التشفير وفك الشفرة، وأيضاً تحليل الشفرة، ولدت فكرة إنشاء Cryptocurrency، أي العملة الافتراضية الرقمية التي تم تشفيرها للتعاملات الآمنة والسرية، حيث يتم إنشاؤها وتخزينها إلكترونياً دون وجود سلطة إشرافية أو بنك مركزي يتحكم فيها، ولا يوجد لها كيان فيزيائي ملموس مثل العملات الاعتيادية الأخرى، أو ما يُطلق عليه النقد الإلزامي الصادر عن البنوك المركزية، مثل الريال السعودي SAR أو اليورو EUR أو الدولار الأمريكي USD (المتداول العربي، د.ت).

ثانياً: خصائص العملات المشفرة

للعلمة المشفرة مميزات كثيرة، من أهمها:

١. لا توجد سلطة مركزية، بمعنى عدم وجود وسيط متحكم، على عكس العملة الإلكترونية، مثل موقع باي بال (PayPal) (سعيد، ٢٠١٩).
٢. إنها دفتر حسابات عام، إذ ترصد جميع التعاملات الافتراضية.
٣. سهولة تحويل المبلغ بين الطرفين؛ إذ تتمركز تلك التحويلات حول توظيف المفاتيح التشفيرية لأغراض أمنية.
٤. قلة التكاليف؛ إذ تتطلب عملية نقل الأرصدة رسوماً رمزية تجهيزية بحد أدنى، وهذا يتيح للمستخدمين تجنب رسوم الشحن المرتفعة.

وينطوي استخدام العملة المشفرة على بعض العيوب، من أهمها:

١. العيب الرئيس للعملات المشفرة هو أنه ليس لها مخزن مركزي لكونها افتراضية.
 ٢. يتم استخدامها في الأنشطة الجرمية، كالتهرب الضريبي وأنشطة غسل الأموال وغيرها.
- ويمكن تحديد خصائص هذه العملات بالآتي:
- **الرقمية:** العملة المشفرة توجد فقط في الحاسوب، وليست في صورة عملات معدنية أو أوراق نقدية أو غيرها من الأشياء الملموسة (جريديني، ٢٠٢١).
 - **اللامركزية:** لا تحتوي العملة المشفرة على خادم مركزي أو حاسوب أساسي، حيث يتم توجيه العملة المشفرة عبر وسائط الشبكة، التي تضم عادة آلاف أجهزة الحاسوب، ويمكن أيضاً تسمية أي شبكة لا تحتوي على خادم مركزي بالشبكة اللامركزية (الخشن، ٢٠٢٢).
 - **لا حاجة إلى اسم المستخدم:** وهذا يعني عدم الحاجة إلى تضمين المعلومات الشخصية كشرط لاستخدام العملة المشفرة، بحيث يمكن لأي شخص، دون تقديم بيانات شخصية، استخدام العملة المشفرة.
 - **غياب الوسيط:** يريد مستخدمو هذه العملة الحرية في التحكم في بياناتهم وأموالهم؛ لذا فإن وجود طرف ثالث يمكن أن يعوق عملية العملة المشفرة (البنك المركزي الأردني، ٢٠٢٠).
 - **مشفرة:** يتم منح جميع المستخدمين رمزاً خاصاً يمكنه حماية بياناتهم الشخصية؛ لذلك يكاد يكون من المستحيل اختراقها من قبل مستخدمين آخرين، ويمكن أيضاً الإشارة إلى ذلك باسم التشفير (البنك المركزي الأردني، ٢٠٢٠).
 - **عالمية:** عادة ما يكون لكل بلد عملته الخاصة المعروفة باسم العملات الورقية، ويكون إرسال العملات إلى دول أخرى أو إلى العالم كله أمراً صعباً، وقد أمكن التغلب على هذه المشكلة من خلال العملة المشفرة، حيث يمكن الوصول إليها بسهولة وإرسالها إلى جميع البلدان؛ لأنها عملة رقمية لا حدود لها (Corbet et al., 2018).

المبحث الثاني: جرائم العملات الرقمية

ثمة مجموعة من المخاطر ترتبط بالعملات الرقمية نظرًا لخطورتها على الجوانب الأمنية، ومنها أنها تُعد مجالاً خصباً لجرائم غسل الأموال، فلن تعدم شبكات تجارة المخدرات وتجارة الرقيق وتجارة السلاح وأمثالها من التجارات غير القانونية، بالإضافة إلى الهجمات الإلكترونية، مثل هجمات برامج الفدية، اللجوء إلى التعامل بهذه العملات بوصفها مجالاً رطباً وبعيداً عن أعين الرقابة لتنفيذ عمليات غسل الأموال.

لذلك، سيكون توسع التعامل بهذه العملات عبئاً جديداً على أجهزة ووكالات إنفاذ القانون، وخاصة في البلدان التي تعاني من ارتفاع معدلات الجريمة وممارسات غسل الأموال، كما سيكون من السهل على عصابات المافيا البحث عن فرص لها في هذه السوق لتمويل عملياتها بعيداً عن أعين البنوك وأجهزة ووكالات إنفاذ القانون (الصاوي، ٢٠٢١).

وقد قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين؛ تحدثنا في المطلب الأول عن ملامح جرائم العملات الرقمية وأسباب انتشارها، وتحدثنا في المطلب الثاني عن حماية المال العام في القانون من حيث خصائص الجرائم التي تمس المال العام، والحماية المدنية للمال العام، وأنواع الجرائم التي تمس المال العام، وارتباطها بجرائم العملات الرقمية.

المطلب الأول: ملامح جرائم العملات الرقمية

لقد استغل المجرمون، ولا سيما مجرمو الإنترنت، البيئة المفضلة بمميزات المناسبة لهم، وبدأوا في استخدام العملات المشفرة. وكجزء من مخططات الاحتيال والابتزاز، شرع المجرمون في استخدام خدمات مثل منصات العملات المشفرة وتحويلها إلى عملات ورقية.

ونتيجة لذلك، أصبح البحث عن طرق جديدة لمواجهة حركات غسل الأموال الاحتيالية باستخدام هذه العملات ومكافحتها ذا أهمية متزايدة، استناداً إلى تحديد وتحليل والتنبؤ بدلائل المعاملات والمخططات غير القانونية باستخدام العملة المشفرة.

الفرع الأول: واقع جرائم العملات الرقمية

كشف تقرير شركة Chainalysis المتخصصة في أبحاث سلاسل الكتل، والذي حمل عنوان «تقرير جرائم العملات الرقمية ٢٠٢٢»، عن وصول القيمة الإجمالية لجرائم العملات الرقمية في العالم خلال عام ٢٠٢١م إلى مستوى قياسي قدره ١٤ مليار دولار تقريباً (المتداول العربي، د.ت).

وأضاف التقرير أن حجم العملات المشفرة التي استقبلتها عناوين المحافظ الرقمية المرتبطة بنشاط غير مشروع، بما في ذلك محاولات الاحتيال وأسواق الإنترنت الخفية وبرمجيات طلب الفدية، قفز بنسبة ٨٠٪ عما كان عليه قبل عام، غير أن هذا النشاط لم يمثل سوى ١٥٪ من إجمالي حجم التعاملات في العملات الرقمية، وهو أدنى مستوى على الإطلاق. وأشار التقرير إلى ارتفاع إجمالي حجم التعاملات بالعملات الرقمية في العالم في عام ٢٠٢١ إلى ١٥,٨ تريليون دولار، أي بمقدار ٥٠٪ مقارنة بالعام السابق، منوهاً إلى أن ١٥٪ من هذه التعاملات تمت لأغراض غير مشروعة.

وقد بين أحد الخبراء أن قيمة جرائم العملات الرقمية وصلت إلى مستوى قياسي من الناحية المطلقة، لكن نسبتها إلى إجمالي حجم تعاملات هذه العملات في عام ٢٠٢٠ تراجعت إلى أقل مستوى لها على الإطلاق، مؤكداً أن السبب وراء ذلك هو النمو الفائق للتعاملات المشروعة للعملات الرقمية مقارنة بمعدل نمو الأنشطة غير المشروعة (الجزيرة، ٢٠٢٢).

الفرع الثاني: أسباب انتشار جرائم العملات الرقمية

لا يفضل المجرمون والإرهابيون فتح حسابات مصرفية لتخزين مكاسبهم غير المشروعة؛ فالبنوك مؤسسات عالية التنظيم، وتخضع لمتطلبات وقيود وإرشادات محددة، حيث تطلب البنوك وثائق الهوية؛ لأنها ملتزمة بلوائح KYC (Your Customer)، أي «اعرف عميلك»، وهي عملية التحقق من هوية العملاء وتقييم مدى ملاءمتهم، إلى جانب المخاطر المحتملة للنوايا غير القانونية المتعلقة بعلاقة العمل، والبيانات القانونية للموافقة على المعاملات الكبيرة والامثال للوائح. كما يمكن تطبيق العقوبات الحكومية في أي وقت على شكل تجميد الحسابات أو مصادرتها؛ لذا فإن وسيلة التخزين المفضلة للمجرمين والإرهابيين هي العملة المشفرة.

ويمكن تحديد أسباب جاذبية العملات المشفرة بالنسبة للمجرمين كالآتي (MarketScreener, 2021):

عدم الكشف عن الهوية

تظل هويات أصحاب المعاملات غير معروفة، في حين يتم الاحتفاظ بجميع المعاملات التي تحدث على شبكة (Blockchain) في السجل العام، ويمكن لأي شخص الوصول إليها للمراجعة. وتتم المعاملات من عنوان تشفير واحد، وهو عبارة عن مجموعة عشوائية من الأحرف، ويُعد تقريبًا المكافئ المشفر لرقم الحساب المصرفي، أو أكثر، إلى عنوان وجهة واحدة أو أكثر.

ويتم دفع الأموال من خلال إرسال العنوان إلى الطرف الذي يقوم بتسليم الأموال، والذي يستخدم هذا العنوان لتسليمها، لكن لا يوجد ارتباط بين العنوان، وهو مجموعة عشوائية من الأحرف، وصاحبه؛ لذلك، بينما تكون بيانات المعاملة عامة، يظل منفذ المعاملة مجهولًا. وبهذه الطريقة يمكن للمجرمين، على ما يبدو، الاتجار بالمخدرات والأسلحة والمتفجرات والمواد الإباحية للأطفال وغيرها، كما يمكن للإرهابيين طلب التمويل والتبرعات للمنظمات المتطرفة دون الكشف عن هويتهم.

انعدام القيود أو الشروط

يتم نقل العملات المشفرة بين الأقران دون الحاجة إلى معرفة سابقة بينهم، حيث لا يوجد طرف ثالث معني أو مطلوب كوسيط، ويتم استغلال هذا إلى حد كبير من قبل المجرمين لبيع المخدرات أو البيانات الرقمية لمرة واحدة، وكذلك لتمويل الإرهاب عبر الحدود.

وصول وسرعة لا مثيل لهما

التداول بالعملات المشفرة سهل للغاية؛ فلا يتطلب الأمر سوى اتصال بالإنترنت أو تطبيق محفظة يتم تنزيله بسرعة وسهولة على الجهاز، أو مجرد استخدام خدمة سحابية. فبنقرات معدودة يمكن تحويل الأموال المشفرة، أو ما يعادلها من العملات العالمية، إلى أي مكان في العالم.

العملات المشفرة أصول رقمية لا تتحكم فيها أي سلطة مركزية؛ وبالتالي فهي متاحة دائمًا، وليست هناك حاجة إلى التحقق من صحة المعاملة مع هيئة مركزية أو طرف ثالث. بالإضافة إلى ذلك، لا يوجد عادة أي تأخير، كما يحدث مثلًا عند تحويل الأموال دوليًا.

يتم إرسال العملات المشفرة في غضون دقائق، ولا توجد طريقة لعكس المعاملات بمجرد تأكيدها من قبل المعدّنين. وعلى سبيل المثال، تم اختراق Twitter في عام ٢٠٢٠، وهو هجوم تم من خلاله اختراق حسابات لنشر تهديدات مزيفة تروج لعملية احتيال بالعملة المشفرة، حيث تم اختراق حسابات تابعة لشخصيات مشهورة، مثل جو بايدن وباراك أوباما وبيل غيتس وكيم كارداشيان والعديد من الأفراد البارزين الآخرين. وقد تلقت محفظة Bitcoin التي ظهرت في بعض التغريدات أكثر من مائة ألف دولار من عملات البيتكوين من خلال مئات المعاملات، مما يرسخ حقيقة أن المعاملات السريعة جدًا، والتي لا رجعة فيها، أتاحت ظهور جرائم جديدة، مثل عمليات الاحتيال والاختراق.

سهولة التخزين والنقل

يتم تخزين العملات المشفرة بسهولة بوصفها أصولًا رقمية، حيث لا يتطلب تخزين معلومات المحفظة المشفرة مساحة فعلية، على عكس أكوام النقود، وهذا يعني أنها لا تجذب انتباه اللصوص ولا السلطات. كما يظل من السهل تحويل العملات المشفرة محليًا ودوليًا دون التعرض لخطر الاستيلاء عليها.

وتمهد التحويلات السهلة الطريق للمجرمين لسرقة الأموال وغسلها. فعلى سبيل المثال، قامت مجموعة (Lazarus Group)، وهي منظمة جرائم إلكترونية لها علاقات مع كوريا الشمالية، بسرقة ٢٧٥ مليون دولار من العملات المشفرة من بورصة (KuCoin) في أكبر عملية سرقة للعملات المشفرة في عام ٢٠٢٠. وقد تضمن الاختراق استراتيجية شائعة لغسل الأموال، تتضمن إرسال الأموال المسروقة إلى غاسلي الأموال بكميات صغيرة، كما تضمنت طرق الغسل الأخرى المستخدمة في الاختراق مبادلات للعملات المشفرة من خلال منصات لامركزية.

ومثال آخر هو سرقة ٦٠٠ مليون دولار من موقع (Poly Network) على بلوكتشين، وذلك من خلال استغلال ثغرة أمنية في نظام الموقع، فقد أخذ المتسللون الآلاف من الرموز الرقمية، مثل Ether، ثم تم نقل الرموز المميزة المسروقة بكميات صغيرة إلى محفظة عبر الإنترنت تتحكم فيها Poly Network، وقد بلغت الأموال المحولة في النهاية مئات الملايين من الدولارات.

يمكن نقل العملات المشفرة بسرعة وسهولة من عنوان تشفير إلى آخر، سواء أكانت تعود إلى الشخص نفسه أم إلى أطراف مختلفة تمامًا، محليين أو أجانب، معارف أو غرباء، حيث يتم نقلها بسهولة عالميًا، مما يعني إمكانية استغلال التجارة الدولية، والتي تترجم في السياق الإجرامي إلى الاتجار.

المطلب الثاني: حماية المال العام في القانون

إن الأموال العامة تخضع في الغالب لقانون يختلف عن ذلك الذي يخضع له الأفراد، وهذا النظام يقرر حماية وحصانة قانونية لهذه الأموال بالنظر إلى كونها مخصصة لمنفعة عامة، ولأن غالبيتها تتكون مما قام المواطنون بدفعه إلى خزينة الدولة من ضرائب ورسوم وغيرها (الخلايلة، ٢٠٢٣). وإن الحماية التي توفرها الدولة للمال العام تنقسم إلى شقين؛ الأول حماية مدنية، أي إنه يتم اتباع القوانين المتعلقة بالمال العام التي يتضمنها القانون المدني، وتعني الحفاظ على دور المال العام في توفير المنفعة العامة. أما الشق الثاني فهو الحماية الجنائية المتمثلة في حماية المال العام من الاعتداء عليه أو الإضرار به، والهدف من ذلك هو استمرارية النفع العام (القانون المدني الأردني، ١٩٧٦).

وعُرف المال العام بأنه المال الذي تملكه الدولة وتوظفه في العديد من النواحي، ومنها الإنفاق (المساعدة، ٢٠٠٢).

كما أن المنفعة العامة تشمل الاستخدام المباشر للجمهور لهذا المال العام، كالطرق العامة والحدائق، والاستخدام غير المباشر، كالأموال المرصودة لخدمة وتيسير المرافق العامة التي يستفيد منها الناس بطريقة غير مباشرة، أي عبر المرافق المخصصة، سواء أكانت هذه الأموال تُدار بطريقة مباشرة أم بواسطة شركات خاصة أو أفراد عن طريق عقد التزام أو عقد امتياز للمرافق العامة، وبغض النظر عما إذا كانت داخل إقليم الدولة أو خارجه، كالسفارات أو القنصليات (بطيخ، ٢٠٠٤).

الفرع الأول: خصائص الجرائم التي تمس المال العام

تُعد هذه الجرائم من الجرائم التي تهدد الاقتصاد العام للدولة، فالمرشح يجرمها منعًا للضرر الذي قد يصيب النظام الاقتصادي في الدولة.

والجرائم التي تمس المال العام تدخل في نطاق النظام الاقتصادي للدولة، ولا بد من تجريمها لما تمس به هذا النظام، كما لا بد أيضًا من وضع عقوبات لهذه الجرائم، ويجب على الجميع احترامها والتقيّد بها تحت طائلة المساءلة الجنائية. لذا، فالجريمة المالية تتميز بأنها من صنع المشرع وتتضمن انتهاكًا لأمر السلطة العامة، وهي بذلك تختلف عن الجرائم التي تُعد خرقًا لقواعد الأخلاق (ملحم، د.ت).

والجرائم الاقتصادية بشكل عام هي جرائم متطورة ومستحدثة، ولا بد للمشرع من سرعة إصدار التشريعات اللازمة لمواجهةها والقضاء عليها أو الحد منها بعقوبات شديدة وراذعة، لما لها من أثر في الاستقرار الاقتصادي في الدولة، وما قد تؤدي إليه من عدم الاستقرار الاجتماعي أيضًا.

إن الجرائم التي تمس المال العام متعددة، وليست محصورة في قانون العقوبات وحده، بل توجد نصوص قانونية أخرى تناولت هذا الموضوع. كما أن ما يترتب من قرارات وأنظمة وتعليمات صدرت بموجب هذه القوانين يتضمن تجريمًا لأفعال تُعد جرائم واقعة على المال العام.

ويضاف إلى هذه الخصائص أن الجرائم الواقعة على المال العام تكون في الأغلب ذات طبيعة مزدوجة: جريمة جنائية ومخالفة إدارية، فقد تضمنت المادة (٤/ب) من قانون الجرائم الاقتصادية الأردني هذه القضية بشكل صريح (قانون الجرائم الاقتصادية الأردني). ويتضح من ذلك أن الموظف العام إذا ارتكب مخالفة للقوانين والأنظمة والتعليمات أو اعتدى على أموال عامة، فلا بد أن يعاقب وفق نظام الخدمة المدنية، ويجب أن تتناسب هذه العقوبة مع المخالفة المرتكبة، وألا تشكل غلًا في إيقاعها على الموظف العام.

الفرع الثاني: الحماية المدنية للمال العام

إن الأموال العامة هي حجر الأساس في حياة الدولة، وإن حمايتها من العبث والتخريب أصبحت من المسلمات الأساسية في منهج الدولة وسياستها، حيث إن الاعتداء على الأموال العامة تم النص عليه في جميع القوانين والأنظمة في الدولة من حيث حمايتها القانونية بأوجهها المختلفة، سواء أكانت إدارية أم مدنية أم جنائية.

والحماية القانونية للأموال العامة ذات شقين؛ أولهما الحماية المدنية، وتتمثل في خضوع الأموال العامة لعدد من القواعد الأساسية التي يقرها القانون المدني، والتي تهدف إلى تأمين المال العام وإضفاء حصانات عليه تكفل تحقيق الغرض العام الذي خُصص من أجله، وهو المنفعة العامة. وثانيهما الحماية الجزائية، وتتمثل في النصوص التي تحرّم الاعتداء على المال وتضع لذلك عقوبة جنائية (الخلايلة، ٢٠٢٣).

أولاً: عدم جواز التصرف في الأموال العامة

من أهم مظاهر الحماية المدنية للأموال العامة عدم جواز التصرف فيها، وإن أصل فكرة الأموال العامة وعدم التصرف فيها يعود إلى عدم جواز التصرف في أموال التاج، وكان الغرض منها الحد من إسراف الملوك وتبذيرهم في القانون الفرنسي القديم، وكان الحظر المفروض مطلقاً وعمماً؛ أي إنه يسري على جميع أموال التاج. إلا أنه عندما قامت الثورة الفرنسية ألغى المبدأ أعلاه بموجب تشريع صدر في ١٧٩٠/١١/٢٢، وأجيز التصرف في هذه الأموال على شكل معين وتبعاً لقواعد خاصة (شيحان، ٢٠١٦).

وإذا رغبت الدولة في التصرف في المال العام، فلا بد أن تقوم بتجريدته من التخصيص للمنفعة العامة بقانون أو قرار من الجهة المختصة، فيفقد المال صفته ويصبح مالاً خاصاً مملوفاً للدولة، وعندها يكون قابلاً للتصرف (الخلايلة، ٢٠٢٣). وبعبارة ذلك، أي في حالة عدم تجريده من هذه الصفة، فإن التصرف فيه يُعد باطلاً.

والتشريع الأردني، كغيره من التشريعات، وضع حماية للأموال العامة تتمثل في عدم جواز التصرف فيها، حيث نصت المادة (٦٠) من القانون المدني الأردني على أنه:

١. تُعد أموالاً عامة جميع العقارات والمنقولات التي للدولة أو الأشخاص الحكومية العامة، والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى القانون أو النظام.

٢. ولا يجوز في جميع الأحوال التصرف في هذه الأموال أو الحجز عليها أو تملكها بمرور الزمن (القانون المدني الأردني، ١٩٧٦).

فقاعدة عدم جواز التصرف في الأموال العامة تنطبق على جميع العقارات أو المنقولات التي للدولة وتكون مخصصة للمنفعة العامة.

ثانياً: عدم جواز الحجز على الأموال العامة

كما أن المادة (٦٠) من القانون المدني بينت أنه لا يجوز التصرف في الأموال العامة، وبيّنت أيضاً أنه لا يجوز الحجز عليها، ويُعد ذلك ضماناً من الضمانات الأساسية لاستمرار تخصيصها للمنفعة العامة. ولا يعني الحجز هنا المعنى الاصطلاحي الضيق، وإنما يُقصد به جميع صور التنفيذ الجبري، بما فيها إجراءات التنفيذ على العقار (شيحان، ٢٠١٦).

ثالثاً: عدم جواز تملك الأموال العامة بالتقادم

وهذا أيضاً ما نصت عليه المادة (٦٠) من القانون المدني الأردني بقولها إنه لا يجوز تملك الأموال العامة بمرور الزمن. وهنا تنطبق هذه القاعدة على المنقولات من المال العام كما تنطبق على العقارات؛ لذا فإنه لا يجوز لأي فرد تملك منقول مخصص لمنفعة عامة عن طريق الحيازة، ولو كان حسن النية (الخلايلة، ٢٠٢٣).

وتُعد هذه القاعدة نتيجة طبيعية للقاعدتين السابقتين، وهما عدم جواز التصرف في الأموال العامة أو الحجز عليها. فلا يجوز أيضاً أن تنتقل ملكية الأموال العامة إلى الأفراد عن طريق وضع اليد عليها أو حيازتها أو تجاوز عليها بحجة الملكية بالتقادم، وهذه القاعدة تشمل المنقولات والعقارات أيضاً.

كما أن قانون الجرائم الاقتصادية وضع مجموعة من الإجراءات لحماية المال العام، منها سرعة إجراءات المحاكم في الجرائم المتعلقة بالمال العام، فالمحاكم تنظر في القضية خلال عشرة أيام من تاريخ ورودها إليها، ولا يجوز تأجيل المحاكمة لأكثر من ثلاثة أيام، وهذه إجراءات تدل على أهمية المال العام وضرورة المحافظة عليه.

كما فرض المشرع الأردني مجموعة من الإجراءات التحفظية التي تضمن محاسبة ومعاقبة مرتكبي الجرائم الواقعة على المال العام، ومنها الحجز على أموال مرتكبي الجريمة الاقتصادية، وحظر التصرف فيها، ومنعهم من السفر، والحجز على أموال أصولهم وفروعهم، وحظر التصرف فيها.

ومن الإجراءات التي نص عليها قانون الجرائم الاقتصادية أيضًا حق النيابة في وقف ملاحقة مرتكبي جرائم المال العام وعقد الصلح معهم ضمن شروط؛ وذلك للمحافظة على المال العام.

الفرع الثالث: أنواع الجرائم التي تمس المال العام وارتباطها بجرائم العملات الرقمية

إن الجرائم الواقعة على الأموال العامة قد تكون جرائم مالية مادية أو أدبية، ومن هذه الجرائم الرشوة والاختلاس والتزوير وخيانة الأمانة والتهريب وغيرها من الأعمال المخلة بالأداب العامة والأخلاق (فهيم، ١٩٩٤).

كما قد تكون الجرائم المالية وظيفية أو إدارية، وهي عبارة عن انحرافات سلوكية يقوم بها الموظفون أو العاملون تجاه منظماتهم، كأن يتخلى العاملون عن أداء واجباتهم جزئيًا أو كليًا، مع عدم بذل الجهد المتوقع منهم، وهذا الأمر يؤدي بدوره إلى المساس بمستوى فعالية المنظمة أو المؤسسة (مظلوم، ٢٠٠٠).

وسواء كانت الجرائم الواقعة على الأموال العامة تندرج تحت أي تصنيف مما سبق، فإنه يمكن استخدام العملات الرقمية فيها من خلال استغلال الوظيفة العامة لتحقيق منافع خاصة لدى الموظفين، ويمكن أن يكون لها تأثير سلبي مباشر في الاقتصاد والبنوك والمعاملات بصفة عامة.

فالعملات الرقمية لها تأثير سلبي في البورصة عن طريق الدخول لإتمام عملية غسل الأموال، ثم الخروج بشكل مفاجئ، وهو ما قد يؤدي إلى انهيار السوق المالي أو البورصة.

كما أن لها أثرًا في الميزان التجاري، وذلك بهروب الأموال من البنوك الرسمية إلى الخارج مقابل عملات رقمية. ويمكن أيضًا أن يكون لها تأثير في النظام الضريبي للدولة، فهي من خلال استخدامها تحرم الدول من الضرائب التي تُعد مصدرًا مهمًا لغالبية الدول، خاصة الدول النامية منها، مما يضر بالاقتصاد الوطني للدولة ويُحدث عجزًا في ميزانها الاقتصادي.

كما أن استخدام هذه العملات يؤدي إلى فوضى في العملات واضطراب مالي في الدولة بصفة عامة، وفي البنوك بصفة خاصة.

ومن هنا كان لا بد أن تقف الدول في وجه هذه العملات وعدم إضفاء الشرعية عليها، فعلى الدول إصدار مجموعة من التشريعات والأنظمة والتعليمات التي تنظم تداول هذه العملات، لما تشكله من خطر على الاقتصاد الوطني بسبب ارتباطها بشكل مباشر أو غير مباشر بجريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ومع تزايد التعاملات المالية بالنقود الرقمية، تزايدت الهوة بين الاقتصاد الحقيقي، الذي يتم فيه إيجاد وتبادل السلع والخدمات، والاقتصاد المالي، الذي تباع وتشتري فيه المنتجات المالية لغرض رئيس، وهو الربح المالي فقط من فروقات الأسعار. وقد قدرت إحدى الدراسات أن حجم النقود في الاقتصاد المالي يفوق حجمها في الاقتصاد الحقيقي من ثلاثين إلى خمسين مرة (توبي وشرفي، ٢٠٢١).

كما أنه من المتوقع أن يكون للنقود الرقمية أثر ملموس في السياسة المالية للدولة عن طريق تأثيرها في حجم الإيرادات الضريبية المتوقعة؛ وذلك لصعوبة مراقبة الصفقات والتبادلات التجارية التي تتم من خلال الإنترنت وبين الطرفين المتعاملين مباشرة «النند للنند»، ومن دون وسيط مالي، كالبنك أو شركات الائتمان، مما يزيد من فرص التهرب الضريبي والجمركي، ويعمق ظاهرة الاقتصاد الخفي، ويؤثر في السياسات الاقتصادية بشكل عام (توبي وشرفي، ٢٠٢١).

يجب على المصارف المركزية التعامل مع العملات الرقمية بمهنية وحرفية، بحيث لا تصبح في موقع المتفرج، فيجب أن تستخدم أدواتها ذاتها في التعامل مع التكنولوجيا المالية، وأن تعمل على ضبطها وتنظيمها بما يحافظ على الاستقرار المالي للدولة (الكيلاني، ٢٠٢١).

إن كل اعتداء على المال العام يُعد من الجرائم الاقتصادية، سواء نص على هذه الجرائم قانون الجرائم الاقتصادية أم أي تشريع آخر ينص على جرائم تتعلق بالمال العام، كقانون العقوبات الذي ينص على الجرائم المخلة بالواجبات الوظيفية وجرائم المال العام. فأى جريمة محلها المال العام هي جريمة اقتصادية سنذكرها في الفقرة (أ) من المادة (٣) من قانون الجرائم الاقتصادية، التي نصت على أن الجرائم الاقتصادية هي «أي جريمة تلحق الضرر بالمركز الاقتصادي للمملكة». وقد نص المشرع الأردني على جريمة غسل الأموال في القانون رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٧م وتعديلاته، وصدرت بموجبه مجموعة من الأنظمة والتعليمات للحد من هذه الجريمة الاقتصادية، كما ورد منع استخدام العملات الرقمية في الأردن، وكذلك في قانون أعمال الصرافة رقم (٤٤) لسنة ٢٠١٥م الذي ينظم أعمال شركات ومحال الصرافة.

ومن تعليمات وتعاميم البنك المركزي التعميم رقم ٢٧/٤/١٦٣٦١، الذي يحذر من الترويج للتداول بالعملات المشفرة، مثل داج كوين (Dag Coin)، ويحذر البنك المركزي الأردني المواطنين من التعامل بجميع أنواع هذه العملات لما تكتنفه من مخاطر عالية، تتمثل في تذبذب قيمتها بشكل كبير، والجرائم المالية، والقرصنة الإلكترونية، وخطر خسارة قيمتها، بالإضافة إلى المخاطر القانونية التي تكتنف التعامل بهذه العملات، حيث إنها لا تُصنف كنقود ولا حتى أموال وممتلكات خاصة طبقاً للتشريعات والقوانين والأنظمة النافذة في المملكة؛ بسبب افتقارها إلى غطاء مادي وعدم صدورها من جهات مرخصة أو معتمدة تكون ملزمة بها قانونياً.

كما أن البنك المركزي الأردني أصدر دراسة بعنوان «العملات المشفرة» في شهر آذار من عام ٢٠٢٠م، بين فيها مفهوم العملات الرقمية وأشكالها، ومنظومة العملات المشفرة ومكوناتها والنظرة تجاهها، كما تحدث من خلال هذه الدراسة عن مخاطر وفوائد العملات الافتراضية المشفرة، وبين موقف البنك المركزي الأردني منها، كما بين ارتباطها بجريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (البنك المركزي الأردني، ٢٠٢٠).

والبنك المركزي الأردني، كغيره من البنوك المركزية والسلطات النقدية في الدول، يسعى إلى احتواء أي مخاطر قد تشكلها منتجات الدفع الحديثة أو التكنولوجيا التي تقوم عليها. وتمثلت ردة فعل البنك المركزي الأردني تجاه العملات الافتراضية والمشفرة الرقمية ابتداءً من عام ٢٠١٤م، حيث أصدر البنك المركزي تعميمه الأول الذي حظر بموجبه على البنوك وجميع المؤسسات المالية الأخرى الخاضعة لإشرافه ورقابته التعامل بها بأي شكل من الأشكال، أو تبديلها مقابل عملة أخرى، أو فتح حسابات للعملاء للتعامل بها، أو إرسال أو استقبال حوالات مقابلها، أو بغرض شرائها أو بيعها، كونها عملة غير قانونية لعدم وجود أي التزام على أي بنك مركزي بتبديل قيمتها مقابل نقود صادرة عن الحكومات أو مقابل سلع عالمية متداولة، مثل الذهب (البنك المركزي الأردني، ٢٠٢٠).

وفي عام ٢٠١٨م أصدر البنك المركزي الأردني تعميماً آخر لجميع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى الخاضعة لإشرافه ورقابته، مؤكداً استمرار سريان حظر التعامل بالعملات الافتراضية الرقمية المشفرة، بما يشمل جميع العملات الافتراضية الأخرى، بالإضافة إلى حظر جميع أشكال التعامل بها، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ليشمل شراءها وبيعها وتبديلها، أو التعامل بالعقود الآجلة (المستقبلية)، أو الاستثمار في الصناديق الاستثمارية أو صناديق المؤشرات الخاصة بهذه العملات، سواء أكان لصالح البنك أو الشركات أم لصالح العملاء (البنك المركزي الأردني، ٢٠٢٠).

وعاد البنك المركزي وأكد هذه التعاميم بموجب تعميم جديد أصدره في ٢٤/١١/٢٠١٩م، نتيجة انتشار ظاهرة الترويج لإحدى العملات المشفرة المعروفة باسم (Dag Coin).

إن العملات الرقمية، سواء كانت المشفرة أم الافتراضية بشكل عام، تشكل مخاوف تنظيمية كبيرة لدى سلطات إنفاذ القانون في جميع أنحاء العالم، لارتباطها بشكل مباشر أو غير مباشر بجريمة غسل الأموال وجريمة تمويل الإرهاب، ولما لهاتين الجريمتين من أثر مباشر أو غير مباشر في المال العام. فهناك ارتباط وثيق بين استخدام العملات الرقمية والضرر الذي يلحق بالمال العام جراء استخدامها أو عن طريق استخدامها؛ لذلك كان لا بد من مواجهة هذه العملات لما لها من أثر سلبي اقتصادي واجتماعي في المجتمع.

ومن خلال ما تقدم، تبين أن العملات الرقمية تُستخدم في الجرائم المختلفة بشكل خارج عن سيطرة الحكومات والمؤسسات المالية. ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى ضعف التعاون الدولي فيما بين الحكومات، فضلاً عن التطور التقني الهائل الذي يستغله المجرمون لتنفيذ أنشطتهم الإجرامية. كما تبين من خلال النتائج أن موقف البنك المركزي الأردني يتسم بالوضوح فيما يتعلق بالتعاميم الصادرة عنه حول حظر التعامل بالعملات الرقمية بجميع صورها. ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن المشرع الأردني يدرك جيداً خطورة العملات الرقمية في حالة استغلالها من قبل المجرمين لتنفيذ أنشطة تؤدي إلى الإضرار بالأمن.

وأظهرت النتائج أيضاً أن المشرع الأردني كان موفقاً في التعديل الأخير على قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (٢٠) لسنة ٢٠٢١م، كونه أضاف إلى تعريف المال في المادة (٢) منه العملات الرقمية والافتراضية. وهذا يشير إلى أن المشرع الأردني يسعى إلى تطوير القوانين المتعلقة بهذا النوع من العملات بما يتواءم مع التغيرات الحاصلة في هذا المجال بشكل مستمر.

كما أن العملات الرقمية بشكل عام، وفقًا لنتائج الدراسة الحالية، تشكل هواجس تنظيمية بالنسبة لسلطات إنفاذ القانون على مستوى العالم. ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى ارتباط العملات الرقمية بشكل مباشر أو غير مباشر بجريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. علاوة على ذلك، توجد علاقة وثيقة بين استخدام العملات الرقمية والضرر الذي يلحق بالمال العام جراء استخدامها، ولما لها من أثر سلبي في الاقتصاد بشكل عام. وأشارت النتائج أيضًا إلى أن الجرائم المالية والاقتصادية بجميع أشكالها أصبحت مشكلة عالمية تؤرق الحكومات والمؤسسات المالية، خاصة مع وجود العملات الرقمية التي تسهل ارتكاب هذه الجرائم.

النتائج

من خلال ما تقدم، أظهرت الدراسة بشكل جلي ماهية العملات الرقمية والمشفرة، وبيّنت أيضًا ضوابطها وأثرها في المال العام، كما بيّنت الدراسة كيفية استخدام العملات الرقمية في الجريمة، ووضحت أيضًا ارتباطها بالجرائم التي تمس المال العام، وبيّنت أثرها فيه. وبعد ذلك خلص الباحث إلى مجموعة من النتائج، من أهمها:

١. إن استخدامات العملات الرقمية في الجرائم المختلفة غير مسيطر عليها لغاية الآن، بسبب ضعف التعاون الدولي فيما بين الحكومات، بالإضافة إلى التطور التقني الهائل الذي يستفيد منه المجرمون.
٢. موقف البنك المركزي الأردني واضح من خلال تعاميمه حول حظر التعامل بالعملات الرقمية بجميع صورها.
٣. أحسن المشرع الأردني في التعديل الأخير على قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (٢٠) لسنة ٢٠٢١م، حيث أضاف إلى تعريف المال في المادة (٢) منه العملات الرقمية والافتراضية.
٤. إن العملات الرقمية بشكل عام تشكل مخاوف تنظيمية لدى سلطات إنفاذ القانون في جميع أنحاء العالم، لارتباطها بشكل مباشر أو غير مباشر بجريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما يوجد ارتباط وثيق بين استخدام العملات الرقمية والضرر الذي يلحق بالمال العام جراء استخدامها، ولما لها من أثر سلبي في الاقتصاد بشكل عام.
٥. إن الجرائم المالية والاقتصادية بجميع أنماطها، من رشوة واختلاس وتزوير وتزييف واستغلال للسلطة والنفوذ وغيرها، أصبح يُنظر إليها على أنها مشكلة عالمية، خاصة مع وجود العملات الرقمية التي تسهل ارتكاب هذه الجرائم.

٦. التوصيات

بناءً على ما تقدم، خلص الباحث إلى مجموعة من التوصيات التالية:

١. ضرورة الاهتمام بالعمل التنظيمي على مستوى العالم؛ لتنظيم العملات المشفرة على المستوى العالمي ينبغي أن يكون شاملاً ومتناغمًا ومنسقًا. ونظرًا لأن الأصول المشفرة لا تعرف حدودًا، فيجب أن يكون الإطار المستخدم في تنظيمها إطارًا عالميًا أيضًا، إذ لا غنى عن التعاون الدولي. فكل هذه الجهود تتطلب تعاونًا دوليًا وثيقًا حتى تكون فعالة بحق، وذلك من خلال السعي نحو وضع اتفاقية دولية برعاية منظمة الأمم المتحدة، هدفها وضع إطار تنظيمي للعملات الرقمية وطريقة تداولها، وبيان كل من مرسلها ومستقبلها، حتى يتم الحد من استخدامها في الجرائم، وخاصة المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.
٢. نوصي بإجراء تعديل على قانون الجرائم الاقتصادية الأردني يتلاءم مع التطورات الحديثة في مجال العملات الرقمية وأثرها في المال العام، بحيث توضع جزاءات صارمة على الأفراد الذين يقومون بالاعتداء على المال العام من خلال استخدام العملات الرقمية، وبما يحقق المصلحة العامة.
٣. نوصي بوضع قاعدة بيانات عالمية للعملات الرقمية وربطها بالمؤسسات الوطنية المحلية، كالبنوك المركزية، لمعرفة الأساس المالي الخارجي لهذه العملات وتقييد حركتها، بحيث يتم الحد من استخدامها في الجرائم المالية والاقتصادية التي تؤثر بدورها في المال العام.
٤. إن العملات الرقمية، وفق ما تم بيانه من خلال هذه الدراسة، وبما لها من آثار سلبية في المال العام وضرر جراء استخدامها في اقتصادات الدول، ولما لها من ارتباط مباشر بجريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتهرب الضريبي والجمركي، لا بد من تنظيمها وإيجاد تشريع واضح وصريح يضمن فرض العقوبات القانونية على استخدامها بما يؤثر في المال العام بشكل عام.

الشكر والتقدير

أتوجه بخالص الشكر إلى المراجعين ورئيس التحرير على تعليقاتهم القيمة على المسودة الأولية لهذه الورقة البحثية. كما أعرب عن تقديرنا لجامعة عمان الأهلية على تسهيل عملية جمع البيانات. جميع الأخطاء أو أوجه القصور المتبقية هي مسؤوليتنا بالكامل.

الإقرارات الأخلاقية

تم عمل هذا البحث وفقاً لمبادئ النزاهة البحثية والأخلاقيات العلمية. نظراً لعدم وجود مشاركين في هذه الدراسة، لم يكن هناك حاجة للحصول على موافقة مسبقة أو إجراءات أخلاقية خاصة بالمشاركين. ومع ذلك، تم التعامل مع جميع مصادر ومواد البحث بمسؤولية وبما يضمن حقوق الملكية الفكرية. وتم الالتزام بمبادئ الدقة والشفافية والمصادقية لضمان سلامة النتائج.

بيان توافر البيانات

تتوفر مجموعات البيانات التي تم جمعها وتحليلها خلال هذه الدراسة عند الطلب من الباحث.

التمويل

لم يتم تلقي أي تمويل لإجراء هذا البحث.

تضارب المصالح

يؤكد الباحث عدم وجود أي تضارب في المصالح.

مساهمة الباحثة

- قام أحمد حياصات بوضع تصور الدراسة وتصميمها، بالإضافة إلى جمع البيانات وتحليلها.
- تمت كتابة المسودة الأولى للمقال من قبل أحمد حياصات.
- قام الباحث بمراجعة النصوص وتحريرها، واعتمد النسخة النهائية للنشر.

الموافقة على النشر

يوافق الباحث على تقديم هذه الورقة البحثية للنشر، وبانتظار قرار هيئة التحرير بعد عملية التحكيم، ويوافق على نشرها. كما يؤكد أن هذا العمل لم ينشر سابقاً، ولم يقدم إلى أي مجلة أخرى للنظر في نشره.

المراجع

- أبو فروة، محمود محمد. (٢٠٠٩). الخدمات البنكية عبر الإنترنت. دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- أحمد، شيماء فوزي. (٢٠١١). التنظيم القانوني للنقود الإلكترونية. مجلة الرافدين للحقوق، ١٤ (٥٠)، ١٦٩.
- إبراهيم، أثير صلاح. (٢٠٢١). التنظيم القانوني للعملات المشفرة (رسالة ماجستير). جامعة الشرق الأوسط.
- إبراهيم، محمد جبريل. (٢٠٢٢). جريمة التعامل في العملات المشفرة أو النقود الرقمية: دراسة مقارنة. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ١٢ (١)، ١٠١٧-١١٠١.
- إصدارات وتعاميم البنك المركزي الأردني. (د.ت.).
- الأمم المتحدة. (١٩٨٨). اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية.
- البنك المركزي الأردني. (٢٠١٩). تعميم حظر التعامل بالعملات المشفرة.
- البنك المركزي الأردني. (٢٠٢٠). العملات المشفرة Cryptocurrency. دائرة الإشراف والرقابة.

- بطيخ، رمضان محمد. (٢٠٠٤). *المال العام*. كلية الحقوق، جامعة عين شمس.
- بن معتوق، صابر. (٢٠٢٠). تحديات التعامل بالعملات المشفرة: البيتكوين نموذجًا. *المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية*، ٣ (٢)، ٨٥-١١١.
- توبي، عبد الملك، وشرفي، منصف. (٢٠٢١). أثر العملات الرقمية المشفرة على مستقبل العملات المالية: بتكوين نموذجًا. *مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)*، ١١ (١)، ١٧٩-٢٠٣.
- توفيق، دعاء أحمد. (٢٠١٩). الأمن الاجتماعي وتداعيات العملة الرقمية: البيتكوين نموذجًا. *مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية*، ٢٠١٩ (٣١ ج ١)، ١٠٩-١٥٦.
- الجزراوي، نورا صباح. (٢٠١١). *أثر استعمال النقود الإلكترونية على العمليات المصرفية* (رسالة ماجستير). جامعة الشرق الأوسط.
- الجزيرة. (٢٠٢١). *لا الشركة ولا المخترق يقدر على الوصول إليها.. اختفاء ٢٦٨ مليون دولار من العملات المشفرة المسروقة*.
- الجزيرة. (٢٠٢٢). *تراجعت أسعارها متأثرة بأحداث كازاخستان.. ما حجم جرائم العملات الرقمية؟*
- جريدني، مايا. (٢٠٢١). *بالتفصيل.. هذا هو الفرق بين العملات الرقمية والمشفرة*. العربية.
- الخشن، هشام. (٢٠٢٢). *العملات الرقمية* LinkedIn.
- الخلايلة، محمد. (٢٠٢٣). *الوسيط في القانون الإداري* (ط. ٣). دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- الزعاوي، عبد الله ناصر عبید. (٢٠١٨). *التنظيم القانوني للعملات الرقمية المستحدثة في التشريع الإماراتي والمقارن: دراسة تحليلية مقارنة* (رسالة ماجستير). جامعة الإمارات العربية المتحدة.
- سعيد، سعيد عطالله. (٢٠١٩). *ما هي شبكة نظير لنظير Peer-to-Peer ؟ أراجيك*.
- شافي، نادر عبد العزيز. (٢٠٠٧). *المصارف والنقود الإلكترونية* (ط. ٣). المؤسسة الحديثة للكتاب.
- شبحان، إبراهيم عبد العزيز. (٢٠١٦). *الأموال العامة*. منشأة المعارف.
- الصاوي، عبد الحافظ. (٢٠٢١). *قبل أن تدخل غمار الاستثمار في العملات الرقمية: كل ما تحتاج معرفته عنها*. الجزيرة.
- عبد الله، لعور، وكبوط، عبد الرزاق. (٢٠٢١). *العلاقة بين النقود الإلكترونية والعملات الرقمية والعملات الافتراضية والعملات المشفرة*. *مجلة الاقتصاد الصناعي*، ١١ (٢).
- العضايلة، عاصم عادل محمد. (٢٠٢٠). *العملات الرقمية الافتراضية طريق لتمويل الإرهاب*. *مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية*. (١).
- فهيم، صلاح الدين. (١٩٩٤). *الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية الاقتصادية*. المركز العربي للدراسات الأمنية.
- القانون المدني الأردني رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٦.
- قانون أعمال الصرافة رقم (٤٤) لسنة ٢٠١٥.
- قانون الجرائم الاقتصادية رقم (١١) لسنة ١٩٩٣.
- قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٧ وتعديلاته.
- الكيلاني، عادل عبد الله. (٢٠٢١). *تأثير العملات الرقمية على السياسة النقدية للمصارف المركزية*. *الدراسات والأبحاث والتقارير لاتحاد المصارف العربية*، ٢٣٤ (٤٩٢).
- المتداول العربي. (د.ت). *جرائم قرصنة العملات الرقمية ترتفع بقوة هذا العام*.
- محمددين، جلال وفاء. (٢٠٠١). *دور البنوك في مكافحة غسل الأموال* (ط. ٢). دار الجامعة الجديدة للنشر.

مرعي، إيمان. (٢٠١٨). *العملات الافتراضية... إلى أين؟* مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

المساعدة، أنور. (٢٠٠٢). *المسؤولية الجزائية عن الجرائم الاقتصادية* (أطروحة دكتوراه). جامعة عمان العربية للدراسات العليا.

مظلوم، محمد جمال عبد المنعم. (٢٠٠٠). *الأسباب والتداعيات وطرق المعالجة كرسات الاستراتيجية*، ٥ (٣٨).

ملحم، مارون كرم. (د.ت.). *الجريمة الاقتصادية في القانون اللبناني*. منشورات الحلبي الحقوقية.

نظام الخدمة المدنية رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠.

References

- Bank for International Settlements. (2015). *Digital currencies*. Committee on Payments and Market Infrastructures.
- Bank for International Settlements. (2021). *Digital currencies and the future of the monetary system*.
- Corbet, S., Lucey, B. M., Urquhart, A., & Yarovaya, L. (2018). *Cryptocurrencies as a financial asset: A systematic analysis*.
- Dourado, E. (2014). Cryptocurrency. In *The New Palgrave Dictionary of Economics*.
- Electronic Money. (1997). *Electronic money: Consumer protection, law enforcement, supervisory and cross-border issues*. Group of Ten.
- European Central Bank. (1998). *Report on electronic money*.
- Financial Action Task Force. (2014). *Virtual currencies: Key definitions and potential AML/CFT risks*.
- Financial Action Task Force. (2022). *International standards on combating money laundering and the financing of terrorism & proliferation: The FATF recommendations*.
- Goldfinger, C. (n.d.). *Secure electronic payment on the Internet*.
- Grabbe, J. O. (n.d.). *Concepts in digital cash*.
- Kelly, K. (1994). *Out of control: The rise of neo-biological civilization*. Addison-Wesley Publishing Company.
- MarketScreener. (2021). *5 reasons why criminals & terrorists turn to cryptocurrencies*.
- Matonis, J. W. (1995). *Digital cash and monetary freedom*.
- Shenron. (2009). *History of electronic money*. History of Things.
- Tyree, A. (n.d.). *Virtual cash*.
- Vartanian, T. P. (n.d.). *The future of electronic payment: Roadblocks and emerging practices*.